شركة كونتكت المالية القابضة

(ثروة كابيتال القابضة للاستثمارات المالية–سابقا)

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

وتقرير مراقب الحسابات عليها

الفهرس	صفحة

تقرير مراقب الحسابات	
قائمة المركز المالي المستقلة	١
قائمة الدخل المستقلة	٢
قائمة الدخل الشامل المستقلة	٣
قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة	٤
قائمة التدفقات النقدية المستقلة	٥
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة	٦-٣٨

KPMG
حَـــازم حسَـــن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مبنى (١٠٥) شارع (٢) – القـرية الذكيـــــة
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيـــزة – القـاهرة الكبـــرى
كـود بريـــــــدي: ١٢٥٧٧

تليفون : ٥٠٠٥ ٣٧ ٣٥ – ٥٠٠٠ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
البريد الإلكترونـــــى : Egypt@kpmg.com.eg
فـــاكس : ٣٥٣٧ ٣٧ ٣٥ (٢٠٢)
صنـــــدوق بـريـــد رقـــم: (٥) القـــرية الذكيـــة

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة مساهمي شركة كونتكت المالية القابضة (ثروة كابيتال للاستشارات المالية – سابقا)

" شركة مساهمة مصرية "

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة كونتكت المالية القابضة (ثروة كابيتال للاستشارات المالية–سابقا) " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة كونتكت المالية القابضة (ثروة كابيتال للاستشارات المالية-سابقا) شركة مساهمة مصرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

KPMG حـازم حسـن
محاسبون قانونيون ومستشارون
١٠
أحمد عبد العزيز حلمي عبد الرحمن

رقم القيد في سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية "٣٧٩"

KPMG حازم حسن

القاهرة في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢

شركة كونتكت المالية القابضة – شركة مساهمة مصرية

ثروة كابيتال القابضة للإستثمارات المالية (سابقا)

قائمه المركز المالى المستقلة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصده لدى البنوك	(١١)	٢ ٥٨٠ ٤٤٣	٢ ١١٦ ٥٣٦
إستثمارات ماليه	(١٢)	٤ ١٢٦ ٦٥٢	١٠٣ ٥٤٣ ٠٢٥
إستثمارات في شركات شقيقة	(١٣)	٣٠ ٢١٥ ١٠٠	٤ ٩٩٩ ١٠٠
إستثمارات في شركات تابعة	(١٤)	٩٤٣ ٧٠٤ ٣٢٩	٨٨٢ ١٧٠ ١٩٦
مستحق من اطراف ذات علاقة	(١٥)	٥٩ ٠٥١ ١٥٨	٦ ٩٧٩ ٦٦٦
مدينون وارصدة مدينة اخري	(١٦)	٣٠٧ ٥٧٢ ٧٧١	١٤٣ ٧٩٣ ٢٦٤
إستثمار عقارى	(١٧)	٢٢٩ ٥٤٤	٢٤٤ ٨٤٧
أصول حق إنتفاع	(١٨)	٣١٢ ٣٦٢ ٢٧٦	-
اصول ثابته بالصافى	(١٩)	٣٢ ٧٩١ ٠٥٤	٣٣ ١٢٤ ٣٤٠
إجمالي الأصول		١ ٦٩٢ ٦٣٣ ٣٢٧	١ ١٧٦ ٩٧٠ ٩٧٤
التزامات			
مستحق الى اطراف ذات علاقة	(١٥)	٥٣ ٢٣٦ ٢١٥	-
دائنون وارصدة دائنة اخري	(٢٠)	٣ ٠١٢ ٧٧٧	١٤ ٨٧٤ ٨٢٠
ضريبة الدخل المستحقة		٣ ٧١٧ ٥٢٠	١ ٠٦٥ ٦٨٢
التزامات عقود تأجير	(٢١)	٢٩٤ ٧٥٩ ٩٦٤	-
التزامات ضريبيه مؤجله	(٩)	١٥٠ ٦٤١	١٣٩ ٢٩٠
إجمالي الإلتزامات		٣٥٤ ٨٧٧ ١١٧	١٦ ٠٧٩ ٧٩٢
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٢٢)	١٩١ ٥١٥ ٨٤٠	١٩١ ٥١٥ ٨٤٠
إحتياطيات	(٢٣)	٨٦٠ ٢١٦ ٥٩٨	٨٢٩ ٧٦٢ ٦٣١
أرباح مرحلة		٢٨٦ ٠٢٣ ٧٧٢	١٣٩ ٦١٢ ٧١١
اجمالي حقوق الملكية		١ ٣٣٧ ٧٥٦ ٢١٠	١ ١٦٠ ٨٩١ ١٨٢
إجمالى حقوق الملكيه و الإلتزامات		١ ٦٩٢ ٦٣٣ ٣٢٧	١ ١٧٦ ٩٧٠ ٩٧٤

الإيضاحات المرفقه من (١) إلى (٢٨) تعتبر جزء لا يتجزء من هذه القوائم الماليه الدورية المستقلة وتقرأ معها.

القاهره فى : ٢٤ فبراير ٢٠٢٢

تقرير مراقب الحسابات مرفق

محمد سعيد	أيمن الصاوى	سعيد زعتر
(المدير المالى)	(رئيس القطاع المالى)	(رئيس تنفيذى)

شركة كونتكت المالية القابضة – شركة مساهمة مصرية

ثروة كابيتال القابضة للإستثمارات المالية (سابقا)

قائمة الدخل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	رقم	جنيه مصرى	جنيه مصرى
توزيعات ارباح من استثمارات فى شركات تابعه		٢٩٣ ٨٢٨ ٨٧٥	١٢٧ ٨٨٧ ٠٤٩
إيراد خدمات لشركات تابعة		١٣ ٦٧٣ ٣٨٥	٨ ٤٠٦ ٩٠٨
مصروفات ادارية وعمومية	(٧)	(١٥ ٦٨٤ ٩٥٠)	(٢٢ ٠٣٢ ٩٦٣)
رد (عبء) إضمحلال الأصول المالية		(٦٢٧)	١ ٩٠٢
مصروف المساهمة التكافلية		(٣٧٣ ٨٨٧)	(٧٥ ٥٩٨)
مصروفات فوائد التزامات عقود تأجير		(١١ ٤٦٣ ٥٢٢)	–
ايرادات أخرى	(٨)	٨ ٥٥٢ ٤٨٥	٢١ ٨٦١ ٦٧٦
ناتج الأنشطه التشغيليه		**٢٨٨ ٥٣١ ٧٥٩**	**١٣٦ ٠٤٨ ٩٧٤**
فروق تقييم عملة		–	(٢٨ ٧٧١)
صافي ربح العام قبل الضريبه		**٢٨٨ ٥٣١ ٧٥٩**	**١٣٦ ٠٢٠ ٢٠٣**
ضريبة الدخل	(٩)	(٥ ٤٣٦ ٩٢٤)	(٤ ٧٢٣ ٥٣٢)
صافي ربح العام بعد الضريبة		**٢٨٣ ٠٩٤ ٨٣٥**	**١٣١ ٢٩٦ ٦٧١**
نصيب السهم الأساسى فى ربح العام	(١٠)	**٠,٢٤**	**٠,١١**

الإيضاحات المرفقه من (١) إلى (٢٨) تعتبر جزء لا يتجزء من هذه القوائم الماليه الدورية المستقلة وتقرأ معها.

شركة كونتكت المالية القابضة – شركة مساهمة مصرية

ثروة كابيتال القابضة للإستثمارات المالية (سابقا)

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
ربح العام بعد الضرائب	٢٨٣ ٠٩٤ ٨٣٥	١٣١ ٢٩٦ ٦٧١
إجمالى الدخل الشامل عن العام	٢٨٣ ٠٩٤ ٨٣٥	١٣١ ٢٩٦ ٦٧١

الإيضاحات المرفقه من (١) إلى (٢٨) تعتبر جزء لا يتجزء من هذه القوائم الماليه الدورية المستقلة وتقرأ معها.

شركة كونتكت المالية القابضة – شركة مساهمة مصرية

ثروة كابيتال القابضة للإستثمارات المالية (سابقا)

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	رأس المال المدفوع	إحتياطيات			الأجمالى
		احتياطى قانونى	احتياطى علاوة اصدار اسهم	أرباح مرحلة	
	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى	جنية مصرى
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢٠	١٩١ ٥١٥ ٨٤٠	٥٣ ٠٣٤ ١٦٩	٧٥٠ ٤٠٩ ١٤٢	١٣٩ ٣٣٧ ٢٠٢	١ ١٣٤ ٢٩٦ ٣٥٣
تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصرى ٤٧	–	–	–	(٤ ٧٦٣)	(٤ ٧٦٣)
احتياطى علاوة اصدار اسهم	–	–	١٦ ١٨١ ٣٤٠	–	١٦ ١٨١ ٣٤٠
الاحتياطي القانوني	–	١٠ ١٣٧ ٩٨٠	–	(١٠ ١٣٧ ٩٨٠)	–
توزيعات أرباح	–	–	–	(١٢٠ ٨٧٨ ٤١٩)	(١٢٠ ٨٧٨ ٤١٩)
إجمالى الدخل الشامل عن العام	–	–	–	١٣١ ٢٩٦ ٦٧١	١٣١ ٢٩٦ ٦٧١
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**١٩١ ٥١٥ ٨٤٠**	**٦٣ ١٧٢ ١٤٩**	**٧٦٦ ٥٩٠ ٤٨٢**	**١٣٩ ٦١٢ ٧١١**	**١ ١٦٠ ٨٩١ ١٨٢**
الرصيد فى ١ يناير ٢٠٢١	١٩١ ٥١٥ ٨٤٠	٦٣ ١٧٢ ١٤٩	٧٦٦ ٥٩٠ ٤٨٢	١٣٩ ٦١٢ ٧١١	١ ١٦٠ ٨٩١ ١٨٢
الاحتياطي القانوني	–	٦ ٥٦٤ ٨٣٤	–	(٦ ٥٦٤ ٨٣٤)	–
احتياطى علاوة اصدار اسهم	–	–	٢٣ ٨٨٩ ١٣٣	–	٢٣ ٨٨٩ ١٣٣
توزيعات أرباح	–	–	–	(١٣٠ ١١٨ ٩٤٠)	(١٣٠ ١١٨ ٩٤٠)
إجمالى الدخل الشامل عن العام	–	–	–	٢٨٣ ٠٩٤ ٨٣٥	٢٨٣ ٠٩٤ ٨٣٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١٩١ ٥١٥ ٨٤٠**	**٦٩ ٧٣٦ ٩٨٣**	**٧٩٠ ٤٧٩ ٦١٥**	**٢٨٦ ٠٢٣ ٧٧٢**	**١ ٣٣٧ ٧٥٦ ٢١٠**

الإيضاحات المرفقه من (١) إلى (٢٨) تعتبر جزء لا يتجزء من هذه القوائم الماليه الدورية المستقلة وتقرأ معها.

شركة كونتكت المالية القابضة – شركة مساهمة مصرية

ثروة كابيتال القابضة للإستثمارات المالية (سابقا)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
		جنيه مصرى	جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
أرباح العام قبل الضريبة		٢٨٨ ٥٣١ ٧٥٩	١٣٦ ٠٢٠ ٢٠٣
يتم تسويته بـ:			
إهلاك أصول ثابتة وإستثمار عقارى		٣٤٨ ٥٨٩	٣٤٨ ٥٩٠
إهلاك أصول حق انتفاع		٧ ٤٥٥ ٨٢٨	(١٢٧ ٨٨٧ ٠٤٩)
توزيعات ارباح من استثمارات فى شركات تابعة		(٢٩٣ ٨٢٨ ٨٧٥)	–
مصروف المساهمة التكافلية	(٢١)	٣٧٣ ٨٨٧	٧٥ ٥٩٨
رد (عبء) إضمحلال الأصول المالية		٦٢٧	(١ ٩٠٢)
مصروفات اسهم الاثابة و التحفيز		٢٣ ٨٨٩ ١٣٣	–
		٢٦ ٧٧٠ ٩٤٨	٨ ٥٥٥ ٤٤٠
التغير فى :			
مستحق الى اطراف ذات علاقة	(١٥)	٥٣ ٢٣٦ ٢١٥	(٤ ٩٨٣ ٧٤٨)
مدينون وارصدة مدينة اخري	(١٦)	(١٦٣ ٧٧٩ ٥٠٧)	(٨ ٠٣٤ ٧١٥)
مستحق من اطراف ذات علاقة	(١٥)	(٥٢ ٠٧١ ٤٩٢)	(٣ ٨١٢ ٤٠٤)
دائنون وارصدة دائنة اخري	(٢٠)	(١٥ ٠٠٩ ٦٦٥)	٦ ٩٧٤ ١٧٨
ضريبه الدخل المستحقة		–	(٢ ٨٦٥ ٤٧٧)
صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة التشغيل		(١٥٠ ٨٥٣ ٥٠١)	(٤ ١٦٦ ٧٢٦)
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مقبوضات من أستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر – أدوات الدين		٩٩ ٤١٦ ٣٧٣	٤٣ ٢٣٨ ٥٥٣
مدفوعات التزامات تأجير تمويلي		(٢٥ ٠٥٨ ١٤٠)	–
مدفوعات لاقتناء استثمارات فى شركات تابعة	(١٤)	(٦١ ٥٣٤ ١٣٣)	(٤٢ ٤٩٠ ٠٠٠)
مقبوضات من توزيعات أرباح في شركات تابعة		٢٩٣ ٨٢٨ ٨٧٥	١٢٧ ٨٨٧ ٠٤٩
إستثمارات في شركات شقيقة	(١٣)	(٢٥ ٢١٦ ٠٠٠)	(٤ ٩٩٩ ٠٠٠)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار		٢٨١ ٤٣٦ ٩٧٥	١٢٣ ٦٣٦ ٦٠٢
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
توزيعات الأرباح المدفوعة		(١٣٠ ١١٨ ٩٤٠)	(١٢٠ ٨٧٨ ٤١٩)
صافى التدفقات النقدية المستخدمه فى أنشطة التمويل		(١٣٠ ١١٨ ٩٤٠)	(١٢٠ ٨٧٨ ٤١٩)
التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال العام		٤٦٤ ٥٣٤	(١ ٤٠٨ ٥٤٣)
النقدية وما فى حكمها فى أول العام		٢ ١١٩ ٣٩٧	٣ ٥٢٧ ٩٤٠
النقدية وما فى حكمها فى أخر العام	(١١)	٢ ٥٨٣ ٩٣١	٢ ١١٩ ٣٩٧
وتتمثل فى:			
بنوك – حسابات جارية		٢ ٥٨٣ ٩٣١	٢ ١١٩ ٣٩٧
		٢ ٥٨٣ ٩٣١	٢ ١١٩ ٣٩٧

الإيضاحات المرفقه من (١) إلى (٢٨) تعتبر جزء لا يتجزء من هذه القوائم الماليه الدورية المستقلة وتقرأ معها.

كونتكت المالية القابضة – شركة مساهمة مصرية

ثروة كابيتال القابضة للإستثمارات المالية (سابقا)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

(١) نبذة عامة عن الشركة وأنشطتها

- تأسست ثروة كابيتال القابضة للإستثمارات المالية – شركة مساهمة مصرية – شركة ثروة كابيتال للاستشارات (سابقا") وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨، وقد تم قيدها في السجل التجاري تحت رقم ٣٧٩٣٣ – (الجيزه) – بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٩.
- تم تعديل السجل التجارى بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٨ تحت رقم ٧٨٣١٧ – القاهره
- ويتمثل غرض الشركة في التجارة العامة وتقديم الاستشارات المالية والاقتصادية ودراسات الجدوى والاستشارات الفنية والتأمينية اللازمة للمشروعات الجديدة والقائمة وإدارة كافة المشروعات (فيما عدا الإدارة الفندقية) وإعداد وتجهيز ونشر وتسويق الدراسات الفنية المتخصصة فى المجالات الاقتصادية وكذا الأعمال الفنية والإبداعية باستخدام الوسائط المطبوعة والالكترونية (فيما عدا التسويق والترويج لمجالات الاستثمار).

- تم تغيير اسم الشركة بناءا على قرار الجمعية العمومية الغير عادية للشركة المنعقدة بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٧ ليصبح " ثروة كابيتال القابضة للإستثمارات المالية "وقد تم التأشير بذلك بالسجل التجارى للشركة تحت رقم ٧٨٣١٧ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٨ وكذلك تغيير الشكل القانوني للشركة من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ إلى القانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢.

- تم تغيير اسم الشركة بناءا على قرار الجمعية العمومية الغير عادية للشركة المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢١ ليصبح " كونتكت المالية القابضة " وقد تم التأشير بذلك بالسجل التجارى للشركة تحت رقم ٧٨٣١٧ بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢١.
- مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجاري.
- مقر الشركة في ٧ شارع شامبيليون– القاهرة.

(٢) أسس الإعداد

الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

تم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة.

تم أعتماد القوائم المالية المستقلة للإصدار من قبل مجلس الادارة فى تاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٢.

(٣) عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنية المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة والتي تتم بها معظم التدفقات الداخلة والخارجة.

(٤) استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصي والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها في ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفه دوريه.

- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط، أو في فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

التقديرات والأحكام المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الأصول المالية هي تقدير محاسبي مهم لأن الافتراضات الأساسية المستخدمة يمكن أن تتغير من فترة إلى أخرى وقد تؤثر بشكل كبير على نتائج الشركة.

عند تقييم الأصول للانخفاض في القيمة ، فإن تقدير الادارة مطلوب ، لا سيما في توقع المعلومات والسيناريوهات الاقتصادية المستقبلية بما تتضمنها من حالة عدم اليقين الاقتصادي والمالي ، حيث يمكن أن تحدث تطورات وتغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة بسرعة أكبر وإمكانية أقل للتنبؤ. قد يختلف المبلغ الفعلي للتدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها عن التقديرات المستخدمة من قبل الإدارة وبالتالي قد يتسبب في خسائر فعلية تختلف عن المخصصات المثبتة بالدفاتر.

٥ – التغيرات في السياسات المحاسبية

في ٢٨ مارس ٢٠١٩ ، أجرى وزير الاستثمار والتعاون الدولي تعديلات على بعض المعايير الحالية والذي يتضمن معايير جديدة وتعديلات على بعض المعايير الحالية.
قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) " الإيراد من العقود مع العملاء " وفقا للاحكام الانتقالية للتطبيق ولم يتم تعديل الأرقام المقارنة.

٥-١ معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) " الايراد من العقود مع العملاء "

يضع معيار المحاسبة المصري ٤٨ إطارًا شاملاً لتحديد ما إذا كان سيتم الاعتراف بالإيرادات ومقدارها ومتى يتم الاعتراف بالإيراد. وقد حل معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ محل معيار المحاسبة المصري رقم ٨ عقود الانشاء ومعيار المحاسبة المصري ١١ الايراد والتفسيرات ذات الصلة. بموجب معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨، يتم الاعتراف بالإيرادات عندما يقوم العميل بالسيطرة على السلع أو الخدمات. تحديد توقيت نقل السيطرة – في وقت معين أو بمرور الوقت يتطلب الحكم الشخصي.
طبقت الشركة معيار المحاسبة المصري ٤٨ باستخدام طريقة الأثر التراكمي (بدون وسائل عملية)، مع الاعتراف بتأثير التطبيق المبدئي لهذا المعيار في تاريخ التطبيق الأولي (أي ١ يناير ٢٠٢١). وفقًا لذلك لم يتم إعادة عرض معلومات المقارنة ويستمر الإفصاح عنها كما كانت سابقا، بموجب معيار المحاسبة المصري ١١ الايراد والتفسيرات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المصري ٤٨ ب)، عام على المعلومات المقارنة.
قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٨، مما نتج عنه تعديلات لبعض ارصدة القوائم المالية وقد قامت الشركة بتطبيق الإعفاءات من متطلبات إعادة عرض العقود المنتهية قبل ١ يناير ٢٠٢١م وطبقت معيار المحاسبة المصري ٤٨ فقط للعقود التي لم تكتمل في تاريخ التطبيق الأولي أي في ١ يناير ٢٠٢١م.
- ولا يوجد أى تأثير لتطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٨ على الشركة.

٥-٢ معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود التأجير"

باستثناء التغييرات الواردة أدناه، قامت الشركة بتطبيق السياسات المحاسبية على جميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية.
طبقت الشركة معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ بتاريخ التطبيق الاولى في ١ يناير ٢٠٢١، بأثر رجعي في بداية التطبيق الاولى. تم الكشف عن تفاصيل التغييرات في السياسات المحاسبية أدناه.

أ – تعريف عقد التأجير

كانت الشركة في السابق عند نشأة العقد تقوم بتحديد ما إذا كان العقد عقد تأجير او يتضمن عقد تأجير وذلك وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠). وتجرى الشركة تقييما بموجب معيار المحاسبة المصري ٤٩ حول ما إذا كان العقد عقد تأجير او يتضمن عقد تأجير وذلك استناداً إلى تعريف عقد التأجير.
اختارت الشركة عند التحول إلى معيار المحاسبة المصري ٤٩ التقييم الذي على أساسه تم اعتبار المعاملات عقود تأجير وقد قامت بتطبيق معيار المحاسبة المصري ٤٩ على العقود التي تم تحديدها سابقاً على انها عقود تأجير. لم يتم إعادة تقييم العقود التي لم يتم تحديدها سابقا بموجب معيار المحاسبة المصري رقم ٢٠ حول ما إذا كان هناك عقد إيجار. وبالتالي، فقد تم تطبيق تعريف عقد التأجير بموجب معيار المحاسبة المصري ٤٩ فقط على العقود التي تم إبرامها أو تغييرها في ١ يناير ٢٠٢١م أو بعد ذلك التاريخ.

ب– الشركة كمستأجر

كانت الشركة في السابق بصفتها مستأجر تقوم بتصنيف عقود التأجير على أنها عقود تأجير تشغيلي أو تمويلي بناً ء على تقييمها فيما إذا كان عقد التأجير قد قام بالتحويل الجوهري لجميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل الأساسي إلى الشركة.
تقوم الشركة بموجب معيار المحاسبة المصري ٤٩ بإثبات أصول "حق الانتفاع" والتزامات عقد التأجير لمعظم عقود التأجير – أي أن عقود التأجير هذه تكون مدرجة في قائمة المركز المالي.
عند التحول إلى معيار المحاسبة المصري ٤٩، تم قياس بالتزام عقد التأجير في تاريخ التطبيق الأولي لعقود التأجير التي ينطبق عليها تعريف عقود التأجير وفقًا لهذا المعيار. ويجب على المستأجر قياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر في تاريخ التطبيق الأولي.
الاعتراف بأصل "حق الانتفاع " في تاريخ التطبيق الأولي لعقود التأجير التي ينطبق عليها تعريف عقود التأجير كمبلغ مساوي لالتزام عقد التأجير بعد تعديله بمبلغ أي دفعات إيجار مدفوعة مقدم او أو مستحقة تتعلق بذلك الإيجار المثبت في قائمة المركز المالي مباشرة قبل تاريخ التطبيق الأولي.
استخدمت الشركة عددًا من الاساليب العملية عند تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ على عقود التأجير المصنفة سابقًا على انها عقود تأجير وذلك بموجب معيار المحاسبة المصري ٢٠ على وجه الخصوص، الشركة:

- تم تطبيق معدل باستخدام معدل الاقتراض على محفظة عقود تأجير ذات خصائص متشابهة.
- استبعاد التكاليف الأولية المباشرة من قياس حق الانتفاع للأصل في تاريخ التطبيق الأولي.
- لم تعترف بالأصول والالتزامات المتعلقة بحق الانتفاع في عقود التأجير التي تنتهي مدة عقد التأجير خلال ١٢ شهًرا.
- لم تعترف بأصول "حق الانتفاع" والتزامات عقود التأجير للعقود التي يكون فيها قيمة الأصل محل العقد صغيرة.
- استخدمت الخبرة السابقة عند تحديد مدة عقد التأجير إذا كان العقد يحتوي على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

ج – الأثر على القوائم المالية

قامت الشركة عند قياس التزامات عقود التأجير بخصم دفعات عقود التأجير باستخدام معدل الاقتراض الإضافي في ١ يناير ٢٠٢١م.
فيما يلي ملخص أثر التطبيق الاولى:

الأثر على قائمة المركز المالي

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	التعديل	كما في ١ يناير ٢٠٢١
الاصول			
أصول حق إنتفاع – (بالصافى)	–	١٣٣ ٩٨٠ ٥٧٩	١٣٣ ٩٨٠ ٥٧٩
أصول مؤجره لشركات تابعه	–	(٧٤ ٣٣٣ ٩٩٧)	(٧٤ ٣٣٣ ٩٩٧)
أجمالي الاصول	–	٥٩ ٦٤٦ ٥٨٢	٥٩ ٦٤٦ ٥٨٢
الالتزامات			
التزامات عقود تأجير	–	(٣٧٦ ٣١٩ ٥٧٠)	(٣٧٦ ٣١٩ ٥٧٠)
أجمالي الالتزامات	–	(٣٧٦ ٣١٩ ٥٧٠)	(٣٧٦ ٣١٩ ٥٧٠)

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	التعديل	كما في ١ يناير ٢٠٢١
التزامات عقود الايجار			
التزامات عقود التأجير	–	١٥٨ ٤٦٢ ٢٦٤	١٣٣ ٩٨٠ ٥٧٩
الخصم باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة	–	(٥٧٩ ٤٨١ ١٣٠)	–
التزامات عقود التأجير للعقود كما في ١ يناير ٢٠٢١	–	١٣٣ ٩٨٠ ٥٧٩	١٣٣ ٩٨٠ ٥٧٩

٦– قياس القيم العادلة

نماذج التقييم

تقيس الشركة القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة ، والذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياسات.

-المستوى ١: المدخلات التي هي أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة.

-المستوى ٢: المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها إما بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار) تتضمن هذه الفئة أدوات مقيمة باستخدام: أسعار السوق المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة ؛

الأسعار المدرجة للأدوات المماثلة أو المماثلة في الأسواق التي تعتبر أقل من نشطة ؛ أو أساليب التقييم الأخرى التي يمكن فيها ملاحظة جميع المدخلات الهامة بشكل مباشر أو غير مباشر من بيانات السوق.

-المستوى ٣: المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها (والتي تقلل الشركة استخدامها قدر الإمكان). تشمل هذه الفئة جميع الأدوات التي تشتمل تقنية التقييم الخاصة بها على مدخلات لا يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات غير القابلة للرصد تأثير كبير على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها على أساس الأسعار المدرجة لأدوات مماثلة والتي تتطلب تعديلات أو افتراضات هامة غير قابلة للرصد لتعكس الفروق بين الأدوات.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ، والمقارنة مع الأدوات المماثلة التي يمكن ملاحظتها في أسعار السوق ، ونماذج التقييم الأخرى. تشمل الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم أسعار الفائدة الحالية من المخاطر والمعيارية ، وفروق الائتمان والأقساط الأخرى المستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار الأوراق المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية.

الهدف من أساليب التقييم هو الوصول إلى قياس القيمة العادلة الذي يعكس السعر الذي سيتم استلامه لبيع الأصل في تاريخ القياس.

إن توافر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها ومدخلات النموذج يقلل من الحاجة إلى حكم الإدارة وتقديرها ويقلل أيضًا من عدم اليقين المرتبط بتحديد القيم العادلة. يختلف توافر أسعار السوق والمدخلات التي يمكن ملاحظتها اعتمادًا على المنتجات والأسواق وهو عرضة للتغييرات بناءً على أحداث معينة وظروف عامة في الأسواق المالية.

بالنسبة للأدوات الأكثر تعقيدًا ، تستخدم الشركة نماذج تقييم داخلية. قد لا يمكن ملاحظة مدخلات النماذج في السوق ، ويمكن اشتقاقها من أسعار أو معدلات السوق أو تقديرها على أساس الافتراضات. تتضمن أمثلة الأدوات التي تتضمن مدخلات هامة غير قابلة للرصد بعض الأدوات المالية التي لا يوجد لها سوق نشط. تتطلب نماذج التقييم التي تستخدم مدخلات هامة غير قابلة للرصد درجة من حكم الإدارة وتقديرها في تحديد القيمة العادلة. عادة ما تكون أحكام وتقديرات الإدارة مطلوبة لاختيار نموذج التقييم المناسب الذي سيتم استخدامه ، وتحديد احتمالية تعثر الطرف المقابل عن السداد والسداد المعجل ، واختيار معدلات الخصم المناسبة.

يتم تعديل تقديرات القيمة العادلة التي تم الحصول عليها من النماذج لأي عوامل أخرى ، مثل مخاطر السيولة أو عدم اليقين في النموذج إلى الحد الذي تعتقد فيه الشركة أن طرفًا ثالثًا مشاركًا في السوق سيأخذها في الاعتبار عند تسعير أي معاملة. تعكس القيم العادلة مخاطر الائتمان للأداة وتتضمن تعديلات لمراعاة مخاطر الائتمان لكيان الشركة والطرف المقابل كلما كان مناسباً.

تتم معايرة مدخلات وقيم النموذج مقابل البيانات التاريخية والتنبؤات المنشورة ، وحيثما أمكن ، مقابل المعاملات الحالية أو الأخيرة في أدوات مختلفة ومقابل أسعار السوق. عملية المعايرة هذه ذاتية بطبيعتها وتنتج نطاقات من المدخلات المحتملة وتقديرات القيمة العادلة. تستخدم الإدارة الحكم لتحديد أنسب نقطة في النطاق.

(٧) مصروفات إدارية وعمومية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
أتعاب مهنية	١ ٣٤١ ٥٨٠	١ ٤٥٨ ٠٣٧
أجور ومرتبات	٩٦١ ٦٠٧	٤ ١١٣ ٨٩١
اتعاب استشارات	٣ ٠٨٢ ٨٣٢	٢ ٥١٠ ٤٥٦
إهلاك أصول ثابتة وإستثمار عقارى	٣٤٨ ٥٨٩	٣٤٨ ٥٨٩
مصروف إيجارات	–	١٠ ١٧٢ ٣٧٣
مصروفات بنكية	٣٤ ٢٨٥	١٣ ٨٦٦
مصروفات إعلانات	٢٦٥ ٧٤٦	٨٩١ ٥٥١
مصروفات أخرى	٢ ١٩٤ ٤٨٣	٢ ٥٢٤ ٢٠٠
إهلاك أصول حق انتفاع	٧ ٤٥٥ ٨٢٨	–
	١٥ ٦٨٤ ٩٥٠	**٢٢ ٠٣٢ ٩٦٣**

(٨) إيرادات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
عوائد ودائع لدي البنوك	–	١١ ٩٧٤
عوائد أذون الخزانة	٦ ٨٤٤ ٠٢٢	٢١ ٦٥٠ ٢٩٥
فوائد حسابات جارية	٢٦٠ ٩٦٣	١٩٧ ٠٠٧
إيرادات أصول مؤجرة	١ ٤٤٧ ٥٠٠	–
متنوعه	–	٢ ٤٠٠
	٨ ٥٥٢ ٤٨٥	**٢١ ٨٦١ ٦٧٦**

(٩) ضريبة الدخل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
الضريبة المحملة علي قائمة الدخل		
ضرائب الدخل الحالية	٤ ٠٦٨ ١٢٠	٣٩٣ ٤٧٣
ضرائب أذون خزانه	١ ٣٦٨ ٨٠٤	٤ ٣٣٠ ٠٥٩
	٥ ٤٣٦ ٩٢٤	٤ ٧٢٣ ٥٣٢

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
التزامات ضريبية مؤجلة	جنيه مصري	جنيه مصري
الأصول الثابتة (الاهلاك)	١٥٠ ٦٤١	١٣٩ ٢٩٠
	١٥٠ ٦٤١	١٣٩ ٢٩٠

تسويات لاحتساب السعر الفعلي للضريبة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
الربح المحاسبي بقائمة الدخل	٢٨٨ ٥٣١ ٧٥٩	١٣٦ ٠٢٠ ٢٠٣
سعر الضريبة	%٢٢,٥٠	%٢٢,٥٠
ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبي	٦٤ ٩١٩ ٦٤٦	٣٠ ٦٠٤ ٥٤٦
أثر التسويات الضريبية	(٥٩ ٤٨٢ ٧٢٢)	(٢٥ ٨٨١ ٠١٤)
ضريبة الدخل	٥ ٤٣٦ ٩٢٤	٤ ٧٢٣ ٥٣٢
سعر الضريبة الفعلي	%١,٨٨	%٣,٤٧

(١٠) نصيب السهم الاساسى في (الخسائر) الارباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي أرباح العام بعد الضرائب على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال العام.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
صافي ارباح العام بعد الضرائب	٢٨٣ ٠٩٤ ٨٣٥	١٣١ ٢٩٦ ٦٧١
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	١ ١٧٥ ٠٣٧ ٨٥٥	١ ١٦٧ ٥٣٠ ٧٩٨
نصيب السهم في الارباح	٠,٢٤	٠,١١

(١١) نقدية وأرصده لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
بنوك – حسابات جارية	٢ ٥٨٣ ٩٣١	٢ ١١٩ ٣٩٧
عبء إضمحلال فى النقديه وما فى حكمها	(٣ ٤٨٨)	(٢ ٨٦١)
	٢ ٥٨٠ ٤٤٣	**٢ ١١٦ ٥٣٦**

(١٢) إستثمارات ماليه

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر(حقوق ملكية)	٣ ٧٣١ ٥٠٩	٣ ٧٣١ ٥٠٩
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر (أدوات دين)	٣٩٥ ١٤٣	٩٩ ٨١١ ٥١٦
	٤ ١٢٦ ٦٥٢	**١٠٣ ٥٤٣ ٠٢٥**

أ) استثمارات ماليـة بالقيمـة العادلـة من خـلال قائمـة الـدخل الشـامل الأخـر(حقوق ملكيـة)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
أيـه أى فينشـر	٣ ٧٣١ ٥٠٩	٣ ٧٣١ ٥٠٩
	٣ ٧٣١ ٥٠٩	**٣ ٧٣١ ٥٠٩**

تم أثبات الاستثمار بالتكلفة حيث أن هذا الأستثمار غير مقيد بالبورصه ومن الصعوبه إيجاد مثيل له مقيد بالبورصه لذا تعذر على الشركه إجراء عمليه التقييم.

ب) استثمارات ماليـة بالقيمـة العادلـة من خـلال قائمـة الـدخل الشـامل الأخـر(أدوات دين)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
أذون خزانـة	٣٩٥ ١٤٣	٩٩ ٨١١ ٥١٦
	٣٩٥ ١٤٣	**٩٩ ٨١١ ٥١٦**

(١٣) استثمارات فـي شركات شـقيقة

		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
		جنيه مصري	جنيه مصري
شـركة بافاريـان – كونتكـت لتجـارة السـيارات –ش.م.م*	%٤٨,٩٩٩	١٠٠	١٠٠
الشركه المصريه لخدمات التقسيط	%٤٩,٩٩٠	٤ ٩٩٩ ٠٠٠	٤ ٩٩٩ ٠٠٠
ايـه اس للاستثمار المحـدودة	%٤٠,٠٠	٢٥ ٢١٦ ٠٠٠	–
		٣٠ ٢١٥ ١٠٠	٤ ٩٩٩ ١٠٠

(١٤) استثمارات في شركات تابعة

الشركة	نسبه المساهمه	قيمة المساهمة ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ جنيه مصري	قيمة المساهمة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ جنيه مصري
كونتكت للتمويل – ش.م.م	%٩٩,٠٥٨	٥٠٣ ٥٧٥ ٤٤٢	٤٧٩ ٦٨٦ ٣٠٩
أوتو ماركت القابضة	%١٠٠	٥٠ ٠٠٠	–
كونتكت لخدمات الدفع الالكترونى	%١٠٠	١٢ ٤٩٥ ٠٠٠	–
ثروة لإدارة الاستثمارات – ش.م.م	%٩٩,٩٦٠	٤ ٩٩٨ ٠٠٠	٤ ٩٩٨ ٠٠٠
شركة ثروة للترويج وتغطية الاكتتاب – ش.م.م	%٩٩,٩٩٦	٥ ٢٤٩ ٨٠٠	٥ ٢٤٩ ٨٠٠
شركة كونتكت للتأجير التمويلي – ش.م.م	%٩٩,٩٩٩	١٦٩ ٩٩٩ ٦٤٠	١٦٩ ٩٩٩ ٦٤٠
شركة سوى لتطوير نظم السداد –ش.م.م	%٥٠,٩٩٧	١ ٥٢٩ ٩٠٠	١ ٥٢٩ ٩٠٠
شركة كونتكت للاستشارات المتخصصة – ش.ذ.م.م	%١٠٠	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
شركة ثروة للتامين	%٨٤,٩٨٠	٨٤ ٩٨٠ ٠٠٠	٨٤ ٩٨٠ ٠٠٠
شركة ثروة للتامينات الحياة	%٧٥,٠٩٠	٧٥ ٠٩٠ ٠٠٠	٧٩ ٩٩٠ ٠٠٠
شركة كونتكت للتخصيم – ش.م.م	%٧٤,٩٩٧	٧١ ٢٤٨ ٠٠٠	٤١ ٢٤٨ ٠٠٠
شركة ثروة للتصكيك	%٩٩,٩٩٨	٩ ٩٩٨ ٠٠٠	٩ ٩٩٨ ٠٠٠
شركه ثروه للتوريق	%٨٠,٩٩٠	٤ ٤٨٩ ٥٤٧	٤ ٤٨٩ ٥٤٧
		٩٤٣ ٧٠٤ ٣٢٩	٨٨٢ ١٧٠ ١٩٦

(١٥) الاطراف ذات العلاقة

أرصدة قائمة المركز المالي

مستحق من اطراف ذات علاقة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
جارى شركة سوى لتطوير نظم السداد (شركة تابعة بنسبة ٥٠,٩٩٧%)	١ ٩٢٥ ٣٩٦	٢ ١٢٣ ١٥٠
جارى شركة كونتكت كارز (شركة تابعة بنسبة ١٠٠%) *	٣٤ ٥٦٥ ٣١٨	–
جارى شركة كونتكت لخدمات الدفع الالكترونى (شركة تابعة بنسبة ١٠٠%)	٢٤٦ ١٥٥	–
جاري شركة ثروه للتصكيك (شركة تابعة بنسبة ٩٩,٩٩٧%)	٢٢ ١٦٨ ١٣٤	٤ ٨٥٦ ٥١٦
جاري شركة كونسولداتيد فاينانشيال هولدنج (المساهم الرئيسى ٦٠,٥٣٦%)	١١٣ ٨٩٧	–
جارى شركة أوتو ماركت القابضة (شركة تابعة بنسبة ١٠٠%)	٣٢ ٢٥٨	–
	٥٩ ٠٥١ ١٥٨	٦ ٩٧٩ ٦٦٦

* شركة اوتو ماركت القابضة (شركة تابعة بنسبة ١٠٠%) تمتلك ١٠٠% من أسهم شركة كونتكت كارز

مستحق الى اطراف ذات علاقة	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
جارى شركة كونتكت للتمويل (شركة تابعة بنسبة ٩٩,٠٥٨%)	٥٣ ٢٣٦ ٢١٥	–
	٥٣ ٢٣٦ ٢١٥	–

المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة	**٣١ ديسمبر ٢٠٢١**	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٠**
	جنيه مصري	**جنيه مصري**
	مصروف (إيراد)	**مصروف (إيراد)**
شركة ثروة للترويج وتغطية الاكتتاب (شركة تابعة بنسبة ٩٩,٩٩٦%)		
توزيعات من استثمارات في شركات تابعة	(١٢ ١٤٩ ٥٣٧)	(١١ ٢٤٩ ٥٧٢)
شركة ثروة للتوريق (شركة تابعة بنسبة ٨٠,٩٩%)		
توزيعات من استثمارات في شركات تابعة	(١١٥ ١٧٩ ١٥٦)	(١١٦ ٦٣٧ ١٢٠)
شركة كونتكت لتقسيط السيارات (شركة تابعة بنسبة ٩٩,٩٩٩%)		
توزيعات من استثمارات في شركات تابعة	(١٦٦ ٤٩٩ ٩٢٤)	–
شركة بافاريان – كونتكت لتجارة السيارات –ش.م.م		
توزيعات من استثمارات	(٢٥٨)	(٣٥٧)
شركة كونتكت للتمويل (شركة تابعة بنسبة ٩٩,٠٥٨%)		
إيراد خدمات	(١٣ ٦٧٣ ٣٨٥)	(٨ ٤٠٦ ٩٠٨)

(١٦) مدينون وارصدة مدينة اخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٣١ ديسمبر ٢٠٢٠**
	جنيه مصري	**جنيه مصري**
تأمينات لدى الغير	٣ ٢٨٤ ٢٨٦	–
مصروفات مدفوعة مقدما	٣ ١٢٨ ٩٠١	٧ ٤٨١ ٩٧١
مبالغ مدفوعة تحت حساب استثمارات	٤ ٣٦٠ ٧٠٣	١٩٥ ١٦٥
ارصدة مدينة أخرى	١ ٥١٥ ٢٦٣	٢ ٦٢١ ٩٩٤
دفعات إيجار مستحقه	١ ٤٥٥ ٠٠٠	٥ ٦٠٧ ٤٤٢
توزيعات أرباح مستحقة	٢٩٣ ٨٢٨ ٦١٨	١٢٧ ٨٨٦ ٦٩٢
	٣٠٧ ٥٧٢ ٧٧١	١٤٣ ٧٩٣ ٢٦٤

(١٧) إستثمار عقارى

	مباني	الإجمالي
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
التكلفة		
في ١ يناير ٢٠٢٠	٣٠٦ ٠٥٩	٣٠٦ ٠٥٩
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠٦ ٠٥٩	٣٠٦ ٠٥٩
في ١ يناير ٢٠٢١	٣٠٦ ٠٥٩	٣٠٦ ٠٥٩
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٠٦ ٠٥٩	٣٠٦ ٠٥٩
مجمع الاهلاك		
في ١ يناير ٢٠٢٠	٤٥ ٩٠٩	٤٥ ٩٠٩
إهلاك العام	١٥ ٣٠٣	١٥ ٣٠٣
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٦١ ٢١٢	٦١ ٢١٢
في ١ يناير ٢٠٢١	٦١ ٢١٢	٦١ ٢١٢
إهلاك العام	١٥ ٣٠٣	١٥ ٣٠٣
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧٦ ٥١٥	٧٦ ٥١٥
صافي القيمة الدفترية		
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٢٩ ٥٤٤	٢٢٩ ٥٤٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٢٤٤ ٨٤٧	٢٤٤ ٨٤٧

(١٨) أصول حق إنتفاع

البيـــــان	مبانى جنية مصرى	إجمـالى جنية مصرى
التكلفـة		
فى ١ ينـاير ٢٠٢١	٥٩ ٦٤٦ ٥٨٢	٥٩ ٦٤٦ ٥٨٢
إضـافات خـلال العـام	٢٦٠ ١٧١ ٥٢٢	٢٦٠ ١٧١ ٥٢٢
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١٩ ٨١٨ ١٠٤	٣١٩ ٨١٨ ١٠٤
مجمـع الإهـلاك		
إهلاك العام	٧ ٤٥٥ ٨٢٨	٧ ٤٥٥ ٨٢٨
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٧ ٤٥٥ ٨٢٨	٧ ٤٥٥ ٨٢٨
صـافي القيمـة الدفتريـة		
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١٢ ٣٦٢ ٢٧٦	٣١٢ ٣٦٢ ٢٧٦

(١٩) أصول ثابتة بالصافى

	أراضى	مباني	اثاث وتجهيزات	الاجمـالى
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
التكلفـة				
في ١ ينـاير ٢٠٢٠	٢٩ ٦٦٢ ٥٠٠	٢ ٢٨٧ ٧٩٥	٢ ٥٥٣ ٧٩٦	٣٤ ٥٠٤ ٠٩١
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٢٩ ٦٦٢ ٥٠٠**	**٢ ٢٨٧ ٧٩٥**	**٢ ٥٥٣ ٧٩٦**	**٣٤ ٥٠٤ ٠٩١**
في ١ ينـاير ٢٠٢١	٢٩ ٦٦٢ ٥٠٠	٢ ٢٨٧ ٧٩٥	٢ ٥٥٣ ٧٩٦	٣٤ ٥٠٤ ٠٩١
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢٩ ٦٦٢ ٥٠٠**	**٢ ٢٨٧ ٧٩٥**	**٢ ٥٥٣ ٧٩٦**	**٣٤ ٥٠٤ ٠٩١**
مجمـع الاهـلاك				
في ١ ينـاير ٢٠٢٠	–	٤٠٨ ٠١٥	٦٣٨ ٤٤٩	١ ٠٤٦ ٤٦٤
إهلاك العام	–	١١٤ ٣٩٠	٢١٨ ٨٩٧	٣٣٣ ٢٨٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**–**	**٥٢٢ ٤٠٥**	**٨٥٧ ٣٤٦**	**١ ٣٧٩ ٧٥١**
في ١ ينـاير ٢٠٢١	–	٥٢٢ ٤٠٥	٨٥٧ ٣٤٦	١ ٣٧٩ ٧٥١
إهلاك العام	–	١١٤ ٣٩٠	٢١٨ ٨٩٦	٣٣٣ ٢٨٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**–**	**٦٣٦ ٧٩٥**	**١ ٠٧٦ ٢٤٢**	**١ ٧١٣ ٠٣٧**
صـافي القيمـة الدفتريـة				
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢٩ ٦٦٢ ٥٠٠**	**١ ٦٥١ ٠٠٠**	**١ ٤٧٧ ٥٥٤**	**٣٢ ٧٩١ ٠٥٤**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٢٩ ٦٦٢ ٥٠٠**	**١ ٧٦٥ ٣٩٠**	**١ ٦٩٦ ٤٥٠**	**٣٣ ١٢٤ ٣٤٠**

(٢٠) دائنون وارصدة دائنة أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
مصروفات مستحقه	٢٨١ ٨٨٢	٥ ٩٢٥ ٦٧٦
تأمينات أصول مؤجره للغير	–	١ ٠٧٠ ٣٠٠
دفعات إيجار مقدم	٢٠٢ ٦٥٠	١ ٢٨٠ ٨٦٨
جارى مصلحة الضرائب	١٥٤ ٠٠٩	٢٢٢ ٠٢٧
المساهمة التكافلية	٨٧٤ ٢٣٦	٥٧٥ ٩٤٩
إيرادات مقدمه	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٥ ٨٠٠ ٠٠٠
	٣ ٠١٢ ٧٧٧	١٤ ٨٧٤ ٨٢٠

(٢١) التزامات عقود تأجير

	الاجمالى
	جنيه مصري
الرصيد فى فى ١ يناير ٢٠٢١	١٣٣ ٩٨٠ ٥٧٩
استبعادات خلال العام	(١٥٤ ٨٦٢ ٧٣)
أضافات خلال العام	٢٦٠ ١٧١ ٥٢٢
دفعات خلال العام	(٣٦ ٩٩٣ ٥٠٥)
مصروف الفائده	١١ ٤٦٣ ٥٢٢
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٩٤ ٧٥٩ ٩٦٤

٢٢- رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري بقيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم.

ويبلغ رأس المال المصدر مبلغ ٥١٠ ٦٠١ ٦٩ جنيه مصري موزع على عدد ١٥١ ٩٦٠ ٦ سهم جميعها أسهم عادية وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠١٦ تم زيادة رأس المال بعدد ١٦١ ٧٥٠ ١ سهم بقيمة ٦١٠ ٥٠١ ١٧ جنيه مصري وتم التأشير بذلك في السجل التجاري.

بتاريخ ٥ إبريل ٢٠١٧ تم زيادة راس المال بعدد ٣٧٨ ٩٦٨ بقيمة ٧٨٠ ٦٨٣ ٩ جنية مصري وتم التأشير بذلك في السجل التجاري.

بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٨ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على زيادة رأس المال المرخص به بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه مصرى ليصبح ١ مليار جنيه مصرى، وزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ ١٠٠ ٢١٣ ٣ جنيه مصري ليصبح مبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري وتجزئة أسهم رأس مال الشركة بتعديل القيمة الاسمية من ١٠ جنيهات للسهم إلى ٠.١٦ جنيه مصري للسهم وبالتالي تعديل عدد الأسهم من ١٠ مليون سهم إلى ٦٢٥ مليون سهم، وتم التأشير بذلك في السجل التجارى.

بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٨ وافقت الجمعية العمومية غير العادية على طرح جزء من أسهم رأسمال الشركة فى السوق المصرى من خلال طرح خاص واخر عام وبتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٨ تم تنفيذ عملية الطرح لعدد ٧٣١ ١٧٠ ٢٩٥ سهم المملوكة لبعض مساهمى الشركة بنسبة ٤٧.٢٪ بحصيلة إجمالية ٥٨١ ٤٥٦ ١٧٢ ٢ جنيه مصري على أن يتم إعادة إستثمار مبلغ ٧٠٠ مليون جنيه مصري في زيادة رأس المال بنفس سعر الطرح.

بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٨ تم زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعدد ٦٩٦ ١٠٨ ٩٥ سهم بقيمة ٧.٣٦ جنيه مصرى والتى تمثل ٠.١٦ جنيه مصرى قيمة اسمية للسهم و ٧.٢ جنيه مصرى علاوة اصدار للسهم الواحد، وقد كانت حصيلة هذه الزيادة ٠٠٢ ٠٠٠ ٧٠٠ جنيه مصرى والتى تمثل ٣٩١.٣٦ ٢١٧ ١٥ جنيه مصرى قيمة الزيادة فى رأس مال الشركة المصدر و ٦١٢ ٧٨٢ ٦٨٤ جنيه مصرى والتى تمثل اجمالى علاوة اصدار الأسهم .

بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٩ تم زياده رأس مال الشركه المصدر و المدفوع بقرار من مجلس إداره الشركه المنعقد بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٩ بزياده رأس مال الشركه عن طريق اصدار ٢٨ مليون سهم بالقيمه الاسميه ١٦. جنيه مصرى بقيمه اجماليه

٠٠٠ ٤٨٠ ٤ جنيه مصرى ، على ان تكون كامل قيمه الزياده ممولة بالكامل من رصيد الأرباح المرحله ، وتخصيص كامل الأسهم المصدره وعددها ٢٨ مليون سهم لنظام الاثابه و التحفيز المعتمد من الهيئه العامه للرقابه الماليه بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ليصبح راس المال المصدر و المدفوع ٣٩١ ٦٩٧ ١١٩ جنيه مصرى.

بتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠١٩ تم زياده راس مال الشركه المصدر و المدفوع بقرار من مجلس الإداره بتاريخ ١٣ مايو ٢٠١٩ و المعتمد من الجمعيه العموميه للشركه بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٩ عن طريق توزيع اسهم مجانيه على المساهمين كل بحسب نسبه مساهمته وبواقع ثلاثه اسهم لكل خمسه اسهم على ان تكون كامل قيمه الزياده ممولة بالكامل من رصيد الأرباح المرحله بالقيمه الإسميه ١٦. جنيه مصرى بقيمه اجماليه ليصبح راس المال المصدر و المدفوع ٨٤٠ ٥١٥ ١٩١ جنيه مصرى موزعه على ٠٠٠ ٩٧٤ ١٩٦ ١ سهم.

بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠٢١ تم تعديل رأس المال المرخص به ليصبح ٩٥٠ مليون جنيه مصري بدلا من ١ مليار جنيه مصرى و تم التأشير فى السجل التجارى بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢١.

وفيما يلى بيان بهيكل رأس المال في تاريخ المركز المالى :

اسم الشركه	عدد الأسهم	القيمه جنيه مصرى	النسبه
شركة كونسوليديتيد فاينانشيال هولدينج	٧٢٤ ٦٠١ ٩٨٦	١١٥ ٩٣٦ ٣١٨	%٦٠,٥٣٦
أوراسكوم للإستثمار القابضه	٣٥٠ ٠٨٨ ٧٨٦	٥٦ ٠١٤ ٢٠٦	%٢٩,٢٤٨
مساهمين أخرين	٧٧ ٤١٩ ١٤٠	١٢ ٣٨٧ ٠٦٢	%٦,٤٦٨
أسهم الإثابه و التحفيز - المخصصه	٢٢ ٩٢٧ ٩٤٣	٣ ٦٦٨ ٤٧١	%١,٩١٥
أسهم الإثابه و التحفيز - غير المخصصه	٢١ ٩٣٦ ١٤٥	٣ ٥٠٩ ٧٨٣	%١,٨٣٣
	١ ١٩٦ ٩٧٤ ٠٠٠	١٩١ ٥١٥ ٨٤٠	%١٠٠

(٢٣) أحتياطيات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
٢٣-١ أحتياطى قانونى	٦٩ ٧٣٦ ٩٨٣	٦٣ ١٧٢ ١٤٩
٢٣-٢ احتياطى علاوة اصدار اسهم	٧٩٠ ٤٧٩ ٦١٥	٧٦٦ ٥٩٠ ٤٨٢
	٨٦٠ ٢١٦ ٥٩٨	٨٢٩ ٧٦٢ ٦٣١

٢٣-١ إحتياطى قانونى

بلغ رصيد الإحتياطى القانوني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مبلغ ٦٩ ٧٣٦ ٩٨٣ جنيه مصري مقابل ٦٣ ١٧٢ ١٤٩ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ووفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تجنيب ٥٪ من صافى ربح شركة إلى الاحتياطى القانونى ويجوز وقف هذا التجنيب عندما يصل رصيد الاحتياطى القانونى إلى ٥٠٪ من رأس المال المصدر بناء على قرار الجمعية العامة العادية.

٢٣-٢ إحتياطى علاوة إصدار أسهم

تم زيادة رأس مال الشركة في ١٤ إبريل ٢٠١٦ و ٥ إبريل ٢٠١٧ و ٥ نوفمبر ٢٠١٨ و ٩ مايو ٢٠١٩ و ٣ أكتوبر ٢٠١٩ مما نتج عنهم إحتياطى علاوة إصدار كالتالى:

بيان	–
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
عدد أسهم الزيادة	١ ٧٥٠ ١٦١ سهم
قيمة الزيادة في رأس المال	١٧ ٥٠١ ٦١٠ جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم	٢٨ ٧٨٠ ٣٢٤ جنيه مصرى
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	**٢٨ ٧٨٠ ٣٢٤ جنيه مصرى**
عدد أسهم الزيادة	٩٦٨ ٣٧٨ سهم
قيمة الزيادة في رأس المال	٩ ٦٨٣ ٧٨٠ جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم	٣٥ ٤٨٦ ٣٨٦ جنيه مصرى
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	**٦٤ ٢٦٦ ٧١٠ جنيه مصرى**
عدد أسهم الزيادة	٩٥ ١٠٨ ٦٩٦ سهم
قيمة الزيادة في رأس المال	١٥ ٢١٧ ٣٩١ جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم	٦٨٤ ٧٨٢ ٦١٢ جنيه مصرى
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٧٤٩ ٠٤٩ ٣٢٢ جنيه مصرى**
عدد أسهم الزيادة	٤٧٦ ٨٦٥ ٣٠٤ سهم
قيمة الزيادة في رأس المال	٧٦ ٢٩٨ ٤٤٩ جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم (إثابه وتحفيز)	١ ٣٥٩ ٨٢٠ جنيه مصرى
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٧٥٠ ٤٠٩ ١٤٢ جنيه مصرى**
عدد أسهم الزيادة	– سهم
قيمة الزيادة في رأس المال	– جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم (إثابه وتحفيز)	١٦ ١٨١ ٣٤٠ جنيه مصرى
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	**٧٦٦ ٥٩٠ ٤٨٢ جنيه مصرى**
عدد أسهم الزيادة	– سهم
قيمة الزيادة في رأس المال	– جنيه مصرى
قيمة علاوة إصدار الأسهم (إثابه وتحفيز)	٢٣ ٨٨٩ ١٣٣ جنيه مصرى
رصيد إحتياطى علاوة الإصدار في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٧٩٠ ٤٧٩ ٦١٥ جنيه مصرى**

وطبقا لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ واللائحة التنفيذية له فإن قيمة علاوة الإصدار تضاف إلى الإحتياطى القانوني للشركة حتى يبلغ نصف قيمة رأس المال المصدر وما يزيد عن ذلك يكون احتياطي خاص ولا يمكن توزيعه بصفة ربح.

٢٤-الموقف الضريبي

أولا: الضريبة على إرباح الأشخاص الاعتبارية:

تم تقديم الاقرارات الضريبية للشركة للسنوات من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٢٠ في المواعيد القانونية طبقا لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

جاري فحص السنوات ٢٠١٠ / ٢٠١٤ مع المأمورية.

السنوات ٢٠١٥/٢٠١٦ تم محاسبة الشركة تقديريا و تم الطعن عليه فى المواعيد القانونية و فى انتظار جلسة أعادة فحص تلك السنوات دفتريا.

ثانيا: ضريبة كسب العمل :

تقوم الشركة بسداد الضريبة بإنتظام وجارى اعداد البيانات اللازمة للفحص.

ثالثا : ضريبة الدمغة

تم الفحص والربط حتى عام ٢٠١٦ وسداد الضريبة المستحقة.

جاري تجهيز فحص السنوات ٢٠١٧ / ٢٠١٨.

٢٥ – الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في أرصدة النقدية وما في حكمها والعملاء والبنوك الدائنة والموردين والبنود ذات الطبيعة النقدية ضمن ارصدة المدينون والدائنون.

هذا وتتعرض الشركة لعدد من المخاطر المرتبطة بممارستها لأنشطتها نلخصها فيما يلي:

أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول مدى تعرض الشركة لكل من المخاطر التالية الناشئة عن استخدام الأدوات المالية، وأهداف الشركة وسياساتها وعملياتها فيما يتعلق بقياس هذه المخاطر وإدارتها وكذلك كيفية إدارة الشركة لرأس المال.

-يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية وضع إطار لإدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركة والإشراف عليه. وتتحمل الإدارة العليا بالشركة مسؤولية وضع وتتبع سياسات إدارة المخاطر ورفع تقارير إلى الشركة الأم تتناول أنشطتها على أساس منتظم.

-تقوم لجنة المراجعة الداخلية بمتابعة اداء الإدارة العليا بالشركة في الالتزام بالسياسات والاجراءات المتبعة لإدارة المخاطر المالية، ومراجعة مدى كفاية السياسات والاجراءات المتبعة من قبل ادارة الشركة لمواجهة المخاطر المالية المتوقعة.

أ - خطر الائتمان

- هي خسائر مالية تتكبدها الشركة في حال تعثر العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التي ينظمها عقد الأداة المالية. ومن ثم تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من العملاء وأوراق القبض ومدينون متنوعون وأرصدة مدينة أخرى والمستحق من أطراف ذات علاقة وكذا من أنشطتها المالية، بما في ذلك الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية.

أرصدة العملاء

ينشأ خطر الائتمان بناء على سياسة واجراءات وانظمة رقابة الشركة المتعلقة بإدارة المخاطر. حيث يتم قياس القوة الائتمانية لكل عميل على حدى من خلال عمل الاستعلام الميداني اللازم للتحقق من السمعة الطيبة والجدارة الائتمانية التي يتمتع بها العميل وكذلك مدى قدرته على سداد التزاماته المالية، ويتم تحديد الحد الائتماني بناءا على هذا التقييم. يتم مراقبة الأرصدة المعلقة للعملاء باستمرار. وتقوم الشركة بعمل دراسة اضمحلال في كل سنة مالية.

بالنسبة للاصول المالية التي تعتبر ذات قيمة ائتمانية مضمحلة ، يغطي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبلغ الخسارة المتوقع أن تتكبدها الشركة. يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس كل حالة على حدة بالنسبة للمحافظ غير المتجانسة ، أو من خلال تطبيق معايير قائمة على المحفظة على الأصول المالية الفردية في هذه المحافظ عبر نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة للمحافظ المتجانسة.

تؤخذ في الاعتبار توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية عند حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تقدير الخسائر المتوقعة على مدى العمر بناءً على القيمة الحالية المرجحة باحتمالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد ؛ والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها.

المبلغ الناجم عن الخسائر الإئتمانية المتوقعة

المدخلات والافتراضات والأساليب المستخدمة فى تقدير حدوث زيادة كبيرة فى مخاطر الإئتمان.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التخلف عن السداد علي أداة مالية قد زاد بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي فإن الشركة تعتبر المعلومات المنطقية والداعمة ذات الصلة متاحة دون تكلفة ولا جهد لا مبرر لها. ويتضمن ذلك كلا من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية بناءا على الخبرة التاريخية للشركة والتقييم الإئتمانى للخبراء والمعلومات المقدمة على سبيل التنبؤ المستقبلي.

وقد تراءت إدارة الشركة بأنه لا داعي لعمل نماذج إحصائية لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تحليل البيانات التاريخية او تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر حيث ان إدارة الشركة ستكون اكثر تحفظا من حيث تكوين المخصصات اللازمة. وبناءا علي ذلك فقد قامت إدارة الشركة بتغطية مخاطر الائتمان لتلك الشركات بنسبة ١٠٠٪ مخصصات وبذلك لا يوجد لدي تلك الشركات اية مخاطر ائتمانية متوقعة.

ب-خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد جزء او كل التزاماتها في تاريخ الاستحقاق وطبقا لسياسة الشركة يتم الاحتفاظ بالسيولة المناسبة لمواجهة التزامات الشركة الجارية بما يؤثر على تخفيض ذلك الخطر للحد الأدنى.

ج-خطر العملات الاجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ولأغراض تخفيض ذلك الخطر فإن الشركة تراعى التوازن بين الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية.

د-خطر الفائدة

يتمثل هذا الخطر في تغيير أسعار الفائدة التي قد يكون لها تأثير على نتائج الأعمال وتعمل إدارة الشركة على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق بالنسبة للتسهيلات البنكية كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بصورة دورية بالإضافة إلى تثبيت أسعار الفائدة على الجزء المستخدم من القروض.

٢٦-أسس القياس

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأدوات المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستهلكة، بحسب الأحوال. هذا وقد تم عرض الاستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهى تمثل حصة الشركة المباشرة فى الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافى أصول الشركات المستثمر فيها. هذا وتقدم القوائم المالية تفهماً أشمل للمركز المالى ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وشركاتها التابعة (الشركة).

٢٧-أهم السياسات المحاسبية

السياسات المحاسبية الموضحة أدناه تم تطبيقها بثبات خلال السنة / السنوات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية.

٢٧-١ عقود الايجار

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) بأثر رجعي وبالتالي لم يتم إعادة عرض معلومات المقارنة ويستمر الإفصاح عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠). تفاصيل السياسات المحاسبية وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل.

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

في بداية العقد تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير. وبكون العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير إذا كان العقد ينقل حق السيطرة لاستخدام أصل محدد لفترة من الزمن لقاء مقابل. لتقييم ما إذا كان عقد التأجير ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد، تستخدم الشركة تعريف عقد الايجار في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩).
تطبق هذه السياسة على العقود المبرمة في ١ يناير ٢٠٢١ أو بعده.

المستأجر

عند البدء أو عند تعديل عقد يحتوي على مكون ايجاري، تقوم الشركة بتوزيع المقابل المادي في العقد لكل عنصر ايجاري على أساس السعر التناسبى المستقل، ومع ذلك، بالنسبة لعقود إيجار العقارات، اختارت الشركة عدم فصل المكونات غير الايجارية والمحاسبة عن المكونات الايجارية وغير الايجارية كمكون ايجاري منفرد.
تقوم الشركة بالاعتراف بأصل حق الانتفاع والتزام التأجير في تاريخ نشأة عقد التأجير. يتم قياس أصل حق الانتفاع أوليا بالتكلفة والتي تتضمن المبلغ الاولي لالتزام عقد التأجير ويتم تسويته باي مبالغ مسددة في أو قبل تاريخ نشأة العقد، بالإضافة الى أي تكاليف مباشرة أولية تم تكبدها والتكاليف المقدرة لفك وإزالة الأصل محل العقد أو استعادة الأصل نفسه أو الموقع الذي يوجد فيه الاصل، مخصوماً منه أي حوافز تأجير مستلمة.

يتم استهلاك أصل حق الانتفاع لاحقا باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ نشأة العقد وحتى نهاية مدة الايجار، ما لم يحول الإيجار ملكية الأصل محل العقد إلى الشركة بنهاية مدة عقد التأجير، أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الانتفاع" تعكس أن الشركة ستمارس خيار الشراء، في هذه الحالة يتم استهلاك أصل حق الانتفاع على مدي العمر الإنتاجي للأصل والتي يتم تحديدها على نفس الاسس للعقارت والمعدات بالإضافة الى، انه يتم دوريا تخفيض أصل حق الانتفاع بقيمة خسائر الاضمحلال إن وجدت ويتم تعديلها بإعادة قياس إلتزام التأجير.

يتم قياس التزام التأجير مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ بدأ العقد، ويتم خصمها باستخدام معدل الفائدة الضمني في الإيجار، أو إذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة. وبشكل عام، تستخدم الشركة معدل اقتراضها الإضافي كمعدل للخصم.

تحدد الشركة معدل الاقتراض الإضافي من خلال الحصول على معدلات الفائدة من مصادر تمويل خارجية مختلفة وإجراء تعديلات معينة لتعكس شروط الإيجار ونوع الأصل المؤجر.

تتكون دفعات الايجار المدرجة في قياس التزام عقد التأجير من الآتي:

دفعات ثابتة، تشمل دفعات ثابتة في جوهرها.

- دفعات عقد تأجير متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل، ويتم قياسها أوليا باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بداية عقد التأجير.
- مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت الشركة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، مدفوعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية إذا كانت الشركة متاكدة بدرجة معقولة من ممارسة خيار التمديد ، وعقوبات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن الشركة متاكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. والتي يتم إعادة قياسها إذا كان هناك تغيرات في دفعات الإيجار المستقبلية ناتج من تغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات، إذا كان هناك تغيير في تقدير الشركة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية ، إذا قامت الشركة بتغيير تقييمها ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو إذا كان هناك دفع إيجار ثابت من حيث الجوهر.

عند إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة ، يتم إجراء تعديل على القيمة الدفترية لاصل حق الانتفاع، أو يتم تسجيله ضمن الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لاصل حق الانتفاع الى الصفر.

تعرض الشركة أصول حق الانتفاع التي لا تستوفي تعريف الاستثمارات العقارية ضمن العقارات والالات والمعدات' والتزامات الإيجار ضمن القروض والسلفيات في قائمة المركز المالي.

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجارات الأصول صغيرة القيمة.

اختارت الشركة عدم الاعتراف بأصول حق الانتفاع والتزامات التأجير لإيجارات الأصول صغيرة القيمة والإيجارات قصيرة الأجل ، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات. تعترف الشركة بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه الإيجارات كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

يتم الاعتراف بمصروف الإيجار فى قائمة الدخل على أساس القسط الثابت على مدار مدة عقد الايجار.

٢٧-٢ العملات الأجنبية

المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات الأجنبية بعملة التعامل الخاصة بالشركة بسعر الصرف في تواريخ المعاملات.

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها لعملة التعامل بسعر الصرف في تاريخ إعداد القوائم المالية.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية بسعر الصرف المستخدم عند تحديد القيمة العادلة.

يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية بسعر الصرف في تاريخ المعاملة.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بفروق العملة في الأرباح أو الخسائر. وباستثناء، فروق العملة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخر:

* الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الاضمحلال، حيث يتم إعادة تبويب فروق العملة بنود الدخل الشامل الأخر الي الأرباح أو الخسائر).
* الالتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية مخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
* أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

٢٧-٣ تحقق الإيراد

أ- إيرادات النشاط

يتم إثبات الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للشركة وذلك بعد إستبعاد أي خصم أو ضرائب مبيعات.

يعترف بالايراد من أداء الخدمات بقائمة الدخل عند أداء الخدمة. ولا يتم الاعتراف بأى ايراد فى حالة عدم التأكد من استرداد المقابل المادى لهذا الإيراد أوالتكاليف المرتبطة به .

السياسات المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بإثبات الإيرادات بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) باستخدام نموذج الخمس الخطوات أدناه:

الخطوة ١: تحديد العقد مع العميل	يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات قابلة للتنفيذ ويحدد الضوابط التي يجب الوفاء بها لكل عقد.
الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء	التزام الأداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة إلى العميل.
الخطوة ٣: تحديد سعر المعاملة	سعر المعاملة هو مبلغ المُقابل الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات المُتعهد بها إلى العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف أخرى.
الخطوة ٤: توزيع سعر المعاملة	بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، تقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمبلغ يصف مبلغ المُقابل الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل الوفاء بكل التزام أداء.
الخطوة ٥: إثبات الإيرادات	تقوم الشركة بإثبات الإيرادات عندما (أو كلما) أوفت بالتزام الأداء عن طريق نقل السلع أو الخدمات التي وُعد بها العميل بموجب العقد.

ب- الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ج- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالإيرادات من توزيعات الأرباح الناتجة من استثمارات الشركة بقائمة الدخل في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في تحصيل قيمة هذه الأرباح.

٢٧- ٤ الأدوات المالية

التصنيف والقياس

- تحدد الشركة طبيعة نموذج الأعمال من خلال النظر في الطريقة التي تدار بها الاصول المالية لتحقيق هدف الأعمال على النحو الذي تحدده الإدارة.

-عند الاعتراف الاولي ، يتم تصنيف الاصول المالية على أنها مقاسة على النحو التالي:

•التكلفة المستهلكة ("AC").

•القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ("FVOCI").

•القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ("FVTPL").

تم تبويب الأصول المالية طبقا لكيفية ادارتهم (نموذج اعمال الشركة) وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.

القياس اللاحق

يتم تصنيف الأصل المالي على أنه يتم قياسه لاحقًا على النحو التالي: التكلفة المستهلكة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI) أو بالقيمة العادلة من خلال الارباح و الخسائر على أساس كل من نموذج أعمال الشركة لإدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي.

– يتم قياس أداة الدين بالتكلفة المستهلكة إذا استوفت الشرطين التاليين:

• يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بأصول مالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

• ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تكون فقط مدفوعات المبلغ الأصلى والفائدة على المبلغ المستحق السداد.

– يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشرطين التاليين:

• يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

• ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية تكون فقط مدفوعات المبلغ الأصلى والفائدة على المبلغ المستحق السداد.

– يتم قياس ادوات الدين بخلاف ذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

لا يتم إعادة تصنيف الاصول المالية بعد الاعتراف الأولي بها ما لم تغير الشركة نموذج أعمالها لإدارة الاصول المالية ، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الاصول المالية في اليوم الأول من الفترة المالية التالية للتغيير في نموذج الأعمال.

قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتغيير قياس الاستثمارات في حقوق الملكية التى ليست مبوبة كاستثمارات بغرض المتاجرة لتكون مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق الاولى وسوف يتم هذا الاختيار على أساس كل اداة مالية على حده.

– يتم قياس أدوات حقوق الملكية بخلاف ذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

بالإضافة إلى ذلك ، قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتغيير تحديد أصل مالي يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ليتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر عند الاعتراف الاولى ، وذلك فى هذه الحالة ما إذا كان إعادة التصنيف سيؤدى الى تحقيق التوافق المحاسبي.

تقييم نموذج الاعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم بها تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:

–السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات عمليًا. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيراد الفوائد التعاقدية او مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي إلتزامات ذات صلة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.

– كيف يتم تقييم أداء المحفظة وتقديم التقارير عنها إلى إدارة الشركة.

–المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر.

تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

وفي الوقت نفسه ، لم يقتصر نطاق الشركة على المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل ولكن مع الأخذ في الاعتبار التقييم العام لكيفية تحقيق الهدف الذي أعلنته الشركة لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفق النقدي.

الاصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المُدارة والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنها لا يحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.

–تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة:

لأغراض هذا التقييم ،يتم تعريف المبلغ الأصلي علي انه القيمة العادلة للاصل المالي عند الاعتراف الاولي. يتم تعريف الفائدة علي انها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي محل السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى مثل مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية وكذلك هامش الربح.

وفي اطار تقييم ما اذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة فان الشركة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للاداة .وهذا يشمل تقييم ما اذا كان الأصل المالي يحتوي علي بنود تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية وفى هذه الحالة فان ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

الأصول المالية – القياس اللاحق والأرباح والخسائر

–الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة. اي عوائد أو توزيعات أرباح يتم اثباتها ضمن الأرباح أو الخسائر.

–الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة : تقاس هذة الأصول لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر. وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

–أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: تقاس هذة الأصول لاحقا بالقيمة العادلة.

إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر. صافى الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الاخر. عند الإستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر المدرجة ضمن الدخل الشامل الاخر يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

–استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: تقاس تلك الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة. توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استردادا لجزء من تكلفة الاستثمار. صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية – التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.

يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر.

الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل أيضا ضمن الأرباح والخسائر.

الاستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهرى ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

قد تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة وفي هذه الحالة لا يتم إستبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

يتم إستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم سداد الالتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها. تقوم الشركة أيضًا بإستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للالتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا ، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالالتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إستبعاد الالتزامات المالية فان الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات تم تحملها) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

الاضمحلال

تطبق الشركة كلاً من الأساليب العامة والمبسطة لقياس خسارة الائتمان المتوقعة على الاصول المالية التي يتم الاعتراف بها بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين التي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يمكن أن تنتقل الأصول المالية بين ثلاث مراحل وفقًا للتغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

يتم الاعتراف بخسائر اضمحلال قيمة الاصول المالية في قائمة الدخل ضمن مصروفات خسائر الائتمان.

نموذج نهج مبسط

- فيما يتعلق بارصدة العملاء المتعلقة بالاتعاب والعمولات ، يتم تنفيذ نموذج النهج المبسط لتحديد الاضمحلال على خطوتين:
- أي ارصدة عملاء متخلفة عن السداد يتم تقييمها بشكل فردي للاضمحلال. و
- يتم الاعتراف باحتياطي عام لجميع ارصدة العملاء الأخرى (بما في ذلك تلك التي لم يتأخر موعد استحقاقها) بناءً على معدلات الخسارة التاريخية المحددة وتوقعات الخسائر الائتمانية.

نموذج النهج العام

–تنطبق متطلبات الاضمحلال للنموذج العام لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على جميع الأرصدة المعرضة لخطر الائتمان التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، باستثناء الارصدة التي يغطيها النموذج المبسط كما هو مذكور أعلاه.

–لأغراض سياسة الاضمحلال أدناه ، يشار إلى هذه الأدوات باسم ("الأصول المالية").

–تم تغير اسلوب تحديد خسائر الاضمحلال والمخصصات من نموذج خسارة الائتمان المتكبدة حيث يتم الاعتراف بخسائر الائتمان عند وقوع حدث خسارة محدد بموجب المعيار المحاسبي السابق ، إلى نموذج خسارة الائتمان المتوقعة بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) ، حيث يتم أخذ المخصصات عند بداية الاعتراف بالأصل المالي ، بناءً على توقعات خسائر الائتمان المحتملة في وقت الاثبات الأولي.

– يقدم معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٧) منهجًا من ثلاث مراحل للاضمحلال في قيمة الأصول المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ الاعتراف الاولى أو الشراء. يتم تلخيص هذا النهج على النحو التالي:

المرحلة (١): خسارة الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا:

تتضمن المرحلة (١) الاصول المالية عند الاعتراف الاولي والتي ليس بها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة. بالنسبة لهذه الاصول ، يتم الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على إجمالي القيمة الدفترية للأصل بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة. بالنسبة لهذه الاصول ، تنتج الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التخلف عن السداد المحتملة خلال ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير.

المرحلة (٢): الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة – ليست مضمحلة ائتمانيا:

تتضمن المرحلة (٢) الاصول المالية التي كان لديها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن ليس لديها دليل موضوعي على الاضمحلال. بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر ، ولكن لا تزال الفائدة تحسب على إجمالي القيمة الدفترية للأصل. الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة هي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة (٣): الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة – مضمحلة ائتمانيا:

تتضمن المرحلة (٣) الأصول المالية التي لديها دليل موضوعي على الاضمحلال في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الاصول، يتم إثبات خسارة الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع للاداة المالية.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة الى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء او اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال واثار التغيرات في اسعار صرف العملات الاجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة، وعن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الارباح او الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر سابقا الى الارباح او الخسائر.

الأصول غير المالية

– في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإستردادية للأصل.

– لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا الي أصغر مجموعة اصول تتضمن الاصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الاخرى او مجموعات الاصول – وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.

–القيمة الإستردادية للأصل او للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية ايهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المُحددة للأصل او وحدة توليد النقد.

–يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل او للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإستردادية.

–يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الارباح او الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الاصول الاخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.

–لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الاخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

٢٧– ٥ رأس المال

أ–الأسهم العادية

تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الاسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية. ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

٢٧ – ٦ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالى قانونى أو حكمى نتيجة لحدث سابق ، ويكون معه من المتوقع أن يتطلب ذلك تدفقاً خارجاً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام ، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام . ويتم مراجعة المخصصات فى تاريخ القوائم الماليه وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالى . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للإنفاق المتوقع المطلوب لتسوية الالتزام .

٢٧– ٧ ضريبة الدخل

– يتم الاعتراف بالضريبة الجارية وبالضريبة المؤجلة كإيراد أو كمصروف في أرباح او خسائر الفترة، فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به – في نفس الفترة أو في فترة مختلفة – خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الأخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو تجميع الأعمال.

ضريبة الدخل الجارية

– يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كالتزام، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترات السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل.

تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقع سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها لأن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية.

لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينه.

الضريبة المؤجلة

– يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والالتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والالتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خضوعها للضريبة فيما عدا ما يلي:

الاعتراف الأولى بالشهرة، أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الالتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وحصص في مشروعات مشتركة الي المدي الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح ان مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

– يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترحيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق الموقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

– يتم قياس الضريبية المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقع تطبيقها عند تحقق الفروق الموقتة وذلك باستخدام اسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

– عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الاخذ في الاعتبار الاثار الضريبة للإجراءات التي تتبعها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والتزاماتها.

– لا يتم عمل مقاصه للأصول والالتزامات الضريبية الا عند استيفاء شروط معينه.

٢٧– ٨ المدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم اثبات المدينون التي لا تتضمن فوائد بالقيمة الاسمية مخصوما منها قيمة المبالغ المتوقع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المحتمل تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد المدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها. هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة ناقصا خسائر الاضمحلال.

٢٧ – ٩ الدائنون والمصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والمصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى بتكلفتها.

٢٧ – ١٠ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في كل من الشركات الشقيقة وكبار المساهمين والمديرين والإدارة العليا للشركة ، وتمثل أيضا الشركات المسيطر عليها أو خاضعة لسيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر من قبل تلك الأطراف ذات العلاقة ، ويتم اعتماد عقود المعاوضة في الجمعية العامه العاديه.

٢٧ – ١١ الإحتياطي القانوني

طبقاً للنظام الأساسى للشركة ، يجنب ٥٪ من صافى أرباح العام لتكوين إحتياطى قانونى حتى يبلغ هذا الإحتياطي ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر . ويستعمل الإحتياطي بناء على قرار من الجمعية العامة وفقاً لاقتراح مجلس الإدارة ومتى نقص هذا الاحتياطى يتعين العودة إلى الاقتطاع مرة أخرى .

٢٧ – ١٢ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم تعريف النقدية وما في حكمها على أنها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك، بالإضافة إلى الودائع لأجل وأذون الخزانة التي تكون استحقاقها خلال ثلاثة أشهر أو أقل والاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة – إن وجدت، والتي تستحق خلال ثلاثة اشهر او اقل وتتوفر للشركة بدون أية قيود، ويعتبر رصيد بنوك أرصدة دائنة ورصيد بنوك سحب على المكشوف والذي يسدد عند طلبه جزءاً من إدارة الشركة للنقدية كأحد مكونات بند النقدية وما في حكمها وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية.

٢٧ – ١٣ المصروفات التمويليه

يتم تحميل المصروفات التمويليه كمصروف خلال الفترة المالية التى تكبدت فيها الشركة تلك التكلفة على قائمة الدخل فى تاريخ إستحقاقها طبقاً للتعاقد مع الجهات الممولة.

٢٧ – ١٤ المصروفات

يتم الاعتراف بجميع المصروفات شاملة مصروفات التشغيل ، المصروفات الإدارية والعمومية والمصروفات الأخرى مع إدراجها بقائمة الدخل فى السنة المالية التى تحققت فيها تلك المصروفات.

٢٨ – احداث هامة – كوفيد ١٩

تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ الي حالة من التباطؤ والإنكماش الإقتصادي نتيجة إنتشار وباء كورونا (كوفيد–١٩) المستجد، وقامت حكومات العالم ومن بينها الحكومة المصرية بعمل حزم من الإجراءات الإحترازية لمنع إنتشار الوباء، وقد أدت هذه الإجراءات لحالة من التباطؤ الإقتصادى علي المستوي العالمي والمحلي والذي ظهر تأثيره علي كافة الأنشطة بصور مختلفة .

وفيما يخص نشاط الشركة فأن التأثير يتمثل في:

تخفيض عدد الموظفين الذين يمارسون عملهم من مقار الشركة وفروعها.

الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية:

١- وقامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإتخاذ إجراء إستثنائي لرفع العبء عن كاهل عملاء الجهات الخاضعة لرقابتها والمتعاملة معها بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وبادرت بتوجيه الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بالقيام بإتاحة امكانية تأجيل كافة الإستحقاقات الإئتمانية لعملائها (مؤسسات / أفراد) لمدة ستة أشهر، مع إعفائهم من غرامات التأخير التي تترتب على ذلك.

٢- قام البنك المركزي بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٠ بتأجيل الإستحقاقات الإئتمانية للعملاء مع عدم تطبيق عوائد او غرامات إضافية على التأجيل في السداد ولمدة ستة أشهر وذلك في إطار التدابير الإحترازية التي قام بها البنك المركزي المصري باتخاذها لمواجهة أثار فيروس كورونا.

وبناءً علي التأثيرات المحددة المشار اليها أعلاه قد يكون لها أثر هام علي عناصر الأصول والإلتزامات ونتائج الأعمال بالقوائم المالية للشركة خلال عام ٢٠٢٠ والفترات التالية.

ويتلخص حجم وطبيعة أهم التأثيرات المالية المحددة أو المحتملة لهذا الخطر علي بنود القوائم المالية وأنشطة الشركة خلال الفترة والفترات التالية في:

- مخاطر الإئتمان الممنوح للعملاء وإرتفاع مؤشرات الإخفاق عن السداد.
- خطر عدم القدرة علي الإلتزام بالتعهدات المالية بإتفاقيات الديون.

إلا أنه بجانب الإجراءات التي أتخذتها الدولة لدعم هذه الأنشطة من تخفيض سعر الفائدة وتأجيل سداد الديون، فقد قامت إدارة الشركة باتخاذ عدة إجراءات لمواجهه هذا الخطر والحد من تأثيره علي مركزها المالي ودعم قدرتها علي الاستمرارية، ومن أهم هذه الإجراءات:

١- قامت الشركة بتوفير البنية التكنولوجية اللازمة للموظفين حتى يتمكنوا من أداء عملهم من خارج مقرات الشركة وفروعها

٢- تم إختبار كافة التعهدات المالية لمجموعة وتم التأكد من قدرة الشركة على الوفاء بإلتزامها بكافة التعهدات المالية مع المقرضين.